مساهمة المجتمع المدني في التنمية الجهوية:

تجربة التدريب العملي في التدقيق المواطني

(الجوانب النظرية و التطبيقية)

تقرير من إعداد أخصّائية علم الاجتماع السيدة : درّة محفوظ

ترجمه للعربية : عبد السلام العياري

تحت اشراف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

جانفي 2016

المضمون :

1. سياق ما بعد الثورة ومتطلبات المساءلة الاجتماعية ص4
2.المشاريع / البرامج التي اختارها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية..... ص6
3.المنهجية..... ص8
4. التدقيق المواطني :تطوير لثقافة جديدة ص10
5. نتائج التدقيق المواطني ص19
6. الدروس المستفادة من هذه التجربة المواطنيّة ص37

Les résultats, opinions et conclusions exprimés dans ce document sont entièrement ceux des auteurs et ne reflètent pas nécessairement les positions d'Oxfam

1. سياق ما بعد الثورة ومتطلبات المساءلة الاجتماعية

- يوفر سياق ما بعد الثورة والمرحلة الانتقالية فرصة فعلية لإعادة توجيه السياسة التنموية الجهويّة للبلاد نحو الحد من الفوارق بين الجهات و تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار على مستوى التنمية الجهوية والحكم المحلي.

- وقد أقرّ دستور2014 أدوارا جديدة للدولة و كرّس اللاّمركزيّة التّرابيّة عن طريق التّمييز الايجابي و ذلك في عدة فصول أهمها :الاستقلال المالي والإداري الفصل 132,انتخاب هيئات السلطات المحلية الفصل 133 , سلطة تقريريّة خاصة و مستقلّة عن السلطة المركزية الفصل 134.

- كما تنامى دور المجتمع المدني كشريك حقيقي من أجل إعادة بناء مجتمع قائم على الحكم الديمقراطي التشاركي, و قد تجلّت قدرة المجتمع المدني على النضال في أوقات حرجة من المرحلة الانتقالية عبر التعبئة السلميّة و الشّراكات البنّاءة في سياق انجاح المساءلة الاجتماعية. و على مستوى التنمية المحلية يتمثل دور المجتمع المدني في تعبئة المواطنين للعب دورهم الأساسي في تنمية جهاتهم و خاصة في صنع القرار و اقامة علاقة ثقة مع المؤسّسات و الخدمات العمومية.

- اعداد الخطّة الخماسية 2016-2020 التي تلزم السلط العموميّة على المستوى الجهوي و المحلي بتحديد احتياجات و أولويّات مناطقهم واقتراح استراتيجيّات للتنمية و قائمة للمشاريع[1] .

- ينص المرسوم رقم 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011, المتعلّق بالحق في النّفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العموميّة في الفصل 3 بأن « لكل شخص طبيعي أو معنوي الحق في النفاذ إلى الوثائق الإدارية كما تم

1 منشور رقم 19 لسنة 25 جويلية 2015، التي بعث بها رئيس الحكومة من وزراء الحكومة، وأمناء الدولة والحكام. وتجدر الإشارة إلى أن ليس ثمة ما يشير في هذا النص إلى مشاركة ممثلي المجتمع المدني في عملية إعداد وتطوير الخطة

تعريفها بالفصل 2 من هذا المرسوم سواء كان ذلك بإفشائها بمبادرة من الهيكل العموميأو عند الطلب من الشخص المعني مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها بهذا المرسوم», وينص في الفصل 4 على الزام الهيكل العمومي بنشر دوري لجميع المعلومات المتعلقة بكل القرارات والسياسات التي تهم العموم, والإجراءات المتبعة في مسار اتخاذ القرار ومرحلة المراقبة, الخ. كما يتعين على الهيكل العمومي إصدار دليل لمساعدة المتعاملين مع الإدارة ليساعدهم في إجراءات طلب الحصول على الوثائق الاداريّة.

و في هذا السياق و في إطار هذه المرجعية التي تمؤسس المشاركة الفعلية للمواطنين، تدخل المنتدى التونسي الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية بدعم من منظمة «أوكسفام نوفيب» لإحداث ديناميكية ثنائيّة المنهج : احدهما عمودي بين الدولة و المجتمع المدني و الأخر أفقي بين المنظمات الغير حكومية في إطار المجتمع المدني. وتتطلب اللامركزية إنشاء حوكمة محلية تشاركية تجمع بين اللامركزية و التنسيق. كما يهدف هذا البرنامج أساسا الى تطوير فعلي للدور التنموي للمجتمع المدني جهويا عن طريق التشجيع على تشبيك العلاقات و تعزيز مهارات الفاعلين في الجمعيات (التعرف على البيئة الاقتصادية و الاجتماعية، الاطار القانوني، هيكلة السلط الجهوية والمحلية، فرص وطرق تدخل ومشاركة المنظمات الغير حكومية كالتدقيق المواطني و المرافعة).

2. المشاريع / البرامج التي اختارها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية :

تم في كل منطقة من الجهات التي شملها هذا البرنامج اختيار المشاريع التي تأخر انجازها، لأسباب لا تتعلق فقط بالميزانية، وإخضاعها للتدقيق المواطني من قبل شبكة الجمعيات التي جمّعها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حوله. فالهدف إذا من هذا البرنامج هو تحفيز مكونات المجتمع المدني المحلي لمناقشة المشاكل و تقديم التشخيص المناسب، تحديد أسباب توقف الانجاز والتحرك المحلي للمطالبة بخدمات أحسن بالإضافة إلى التدقيق في الحسابات كلما أمكن ذلك والتأكد من تحمل الحكومة الفعلي للنفقات والتزمها بوعودها. ولبلوغ هذا الهدف الطموح تم العمل أولا على تنظيم دورات تدريبية من طرف المنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى تعزيز قدرات الفاعلين في المجتمع المدني.

وقد تم خلال هذا البرنامج متابعة المواقع والمشاريع التالية:

- المنستير: مكافحة التلوث والحفاظ على البيئة في خليج المنستير
- سليانة: القضاء المساكن البدائيّة وإعادة إسكان المقيمين بها
- قفصة/الرديف: إعادة تهيئة مساكن اجتماعية للعائلات الفقيرة
- القصرين: تحويل قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بالقصرين إلى قسم جامعي

ومن اللافت للانتباه أن هذه الولايات تصنف وفقا لمؤشر التنمية الإقليمية (IDR)[2]

-إن استثنينا ولاية المنستير- في آخر المناطق ترتيبا من حيث الاستفادة من النمو الاقتصادي في البلاد في مؤشرات نوعية الحياة، والصحة، والتعليم، و التشغيل... وهكذا فإن فقد احتلت من جملة 24 ولاية الترتيب التالي: المنستير في المرتبة 4, قفصة في المرتبة 16، سليانة في المرتبة 20 و القصرين في المرتبة 24.

2 انظر وثيقة وزارة التنمية الجهوية والتخطيط على «مؤشر التنمية الجهوية : تحديد الصعوبات لتوجيه المجهودات ومتابعة التقدم» (سبتمبر 2012)

3. المنهجية

- في البداية حدد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في كل جهة قائمة بالجمعيات المعنية بالمشروع الخاضع للتدقيق والجمعيات التي تهتم عموما بإشراك المواطنين ومستقبل الخدمات العامة.
- كخطوة الأولى عقد مختلف ممثلي المجتمع المدني (35 جمعية في الجهات الأربعة) اجتماعات دورية ومناقشة عامة بشأن دور الدولة في التنمية الجهوية و دور الادارة المحلية في بث ثقافة تشاركية جديدة و ضمان تطبيق التشريعات المنصوص عليها في دستور 2014.
- تم في كل ولاية اختيار المشروع الخاضع للتدقيق والإجراءات الممكنة القيام بها ولا سيما الوصول إلى المعلومة.
- في خطوة ثانية تم عقد دورات تدريبية مع مجموعة من الخبراء لتمكين الفاعلين بالمجتمع المدني من الأدوات اللازمة و المهارات المناسبة للمشاركة في أخذ القرار.
- عقدت عدة دورات تدريبية لتوفير فهم أفضل للهيئات التي تعنى بالتنمية الجهوية وتسهيل تشريك الجمعيات الممثلة للمواطنين في أخذ القرارات و تتبع المشاريع الى جانب جمع المعلومات والتواصل مع السلط المعنية[3] .

3 أول دورة تدريبية المعنية شبكة المواطن :

- قفصة: 6 و 7 أكتوبر 2015 في المؤسسة المحلية للPASC ؛ شارك 12 شخصا (من بينهم 3 نساء) في هذا التدريب يتوزعون بين مركز الولاية وبقية المعتمديات مع مشاركة مكثّفة لمعتمديات الحوض المنجمي.
- المنستير : 8 و 9 أكتوبر 2015 في مقر المنتدى، شارك 15 شخصا (بينهم 7 نساء) من مختلف المعتمديات.
- القصرين: 13 و 14 أكتوبر 2015 في مقر المنتدى ، و19 شخصا شاركوا في هذا الانتشار التدريب بين مقر المحافظة والوفود الأخرى. ويتألف الفريق بطريقة متوازنة وفقا للسن والجنس
- سليانة: 15 و 16 أكتوبر 2015 في مقر المنتدى. وشارك 13 شخصا في هذا التدريب من مقر الولاية ومن المعتمديات الأخرى. وقد كانت المشاركة الشبابية مكثفة مع حضور متوازن بين النساء والرجال.

- قُسّم البرنامج على محورين: الأول تمثل في التفكير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي في كل جهة مع أخذ توجهات الخطة الخماسية الجديدة 2016- 2020 وما يمكن أن تساهم به من تحسين لواقع كل جهة في عين الاعتبار. و في سياق هذه الخطة يكتسي دور المجتمع المدني أهمية خاصة ستكون للتقليل منه أو تهميشه آثار سلبية على المشاريع والخطط التي سيقع اعتمادها. أما المحور الثاني فيتمثل في التعرف على الأطر التي يمكن للمجتمع المدني أن يتدخل في إطارها حتى يؤثر في القرارات ذات البعد التنموي الجهوي: المجلس الجهوي، المجالس المحلية والمجالس القروية ولجان المجلس الجهوي. وقد عقدت مقابلات حوارية مع ممثلي السلطات الإقليمية بشأن الإجراءات وحول مسار إعداد الميزانيات على وجه الخصوص.
- استنادا إلى المشاكل التي تم رصدها خلال المرحلة السابقة [4] تم تنظيم دورة تدريبية ثانية حول التدقيق المواطني لفائدة الفرق الميدانية.

4 أخذت دورات تدريبية للتدقيق المواطني في الفترة ما بين 12 و 19 نوفمبر 2015 في سليانة والقصرين و 16 و 17 و قفصة.

4. التدقيق المواطني : تطوير لثقافة جديدة

المحتوى:

1.4. ما هو التدقيق المواطني؟ الإطارالنظري ص12
2.4.كيف تتم عملية التدقيق المواطني..... ص13
3.4. أمثلة عن مجالات تطبيق التدقيق المواطني..... ص14
4.4. أدوات التدقيق المواطني..... ص15
5.4. العلاقة بين التدقيق المواطني و التقييم..... ص16
6.4. التوجهات العملية لتقييم نجاح مشروع ما..... ص17
7.4.التوجهات العملية لتقييم نجاح مشروع بالعلاقة بين المواطن و المؤسّسات العامة ص17

ما هي أهمية القيام بالتدقيق المواطني؟

- لأننا نعتقد أن «حكومة رشيدة» في بلد ديمقراطي مطالبة بإشراك المواطنين في أقصى الحدود الممكنة لأخذ القرارات و المبادرة بـ»حوار عمومي فعلي».
- كشفت الثورة ومن ثم المرحلة الانتقالية في تونس عن مدى مركزة و هرمية المؤسسات والخدمات العامة، و أن عملية أخذ القرارات الهرمية تترك مجالا كبيرا من الاستقلالية وطلاقة اليد لصناع القرار في غياب عن كل رقابة.
- لطالما تم في تونس التعامل مع المواطنين كرعايا وخاضعين ودافعين للضرائب أو كمستهلكين سلبيين، ونادرا كمواطنين مسؤولين.
- في إطار الانتقال الديمقراطي الحالي, ظلت معظم مكونات المجتمع المدني من جمعيات وهيئات وسيطة موصومة بكونها فتيّة وتفتقد للخبرة والمصداقية لدى المواطنين (لشبهة تأييد جزء منها للدكتاتورية في فترة معينة).
- لكن هذا السياق يكشف أيضا عن تغيرات رئيسية هي: ما أصبح عليه المواطنون في مواجهة النزعة التسلّطية للدولة، من وعي وعلم بحقوقهم وحرص على أن تلتزم الحكومة باحترامها. كما أن ارتفاع المستوى التعليمي العام وتطور وسائل الاتصال والمعلوماتية مكن الشباب من التدخل والتأثير للعب دورهم كمواطنين فاعلين على أكمل وجه.
- باستثماره للفضاء العام، يريد المواطن التونسي الفاعل أن يشارك في أخذ القرار و أن يتمتع بحقه في مراقبة إدارة القطاع العام، كما يؤكد مطالبته بخدمات عمومية ذات جودة مما يساهم في تحسين المساءلة الحكومية أو «المساءلة الاجتماعية». ويمكن تعريف هذه الأخيرة بأنها «منهجية لبناء مساءلة تعتمد على المشاركة المدنية، أي التي تمكن المواطنين و/أو مؤسسات المجتمع المدني من المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في استحقاق المساءلة «.
- ومن هنا جاءت إجراءات التشاور والنقاش العام و التحكيم التي وضعت على مدى السنوات الخمس الماضية بنضالات ونقاشات بين مختلف المتدخلين في

الفضاء العام. كما يمكن أن نعتبر في هذا السياق الانتخابات، واحدة من آليات المساءلة تلك.

- التدقيق المواطني إذا جزء من إجراءات المساءلة يهدف لدفع الحكومة والسلطات المحلية لتأخذ مصالح ومطالب المواطنين على محمل الجد .

1.4. ما هو التدقيق المواطني؟ الإطار النظري.

- التدقيق المواطني هو عملية تتمثل في التنديد والطعن في المظالم وعدم المساواة (بين المناطق والفئات الاجتماعية، الرجال / النساء، وما إلى ذلك)، ويهدف إلى تمكين المواطنين من سلطة القرار في جميع المسائل المتعلقة بحياتهم اليومية ومستقبلهم، ويوفر لهم الوسائل اللازمة للفهم واتخاذ القرار وإيجاد الحلول والعمل على تنفيذها.

- وتهدف عملية التدقيق المواطني لرفع مستوى الوعي بغرض تحقيق خيارات عامة ديمقراطية عن طريق تقسيم عادل للقرارات ولفوائد التنمية.

- كما يعتبر التدقيق المواطني أحد مناهج التوعية الشعبية الجماعية بما أن استهداف السلوكيات الشخصية لا يكفي في ضل عوامل هيكيلية كعدم المساواة و الظلم. فالتدقيق المواطني إذا منهج سياسي بامتياز يهدف من خلال النقاش و التوعية إلى تمكين الأهالي (خاصة في المناطق المحرومة) من ممارسة سلطتهم على حياتهم عن طريق تطوير قدرتهم الفردية و الجماعية على تحمل المسؤولية. ومن الرائج أن يسبق الانطلاق في التدقيق المواطني تدريب للمعنيين حتى يتمكنوا من تطوير معارفهم وإمكانياتهم ودعم إحساسهم بالاستقلالية الفردية.

- يساعد التدقيق المواطني على رفع الصور النمطية التي تنتجها وسائل الإعلام و الخطابات السياسية.

- لا يهدف التدقيق المواطني إلى تعويض الريبرتوار النضالي الذي راكمته وطورته

الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني في تونس طيلة عقود، بل يعززه بتقنيات وآليات إضافية.

2.4. كيف تتم عملية التدقيق المواطني

- يعتمد التدقيق المواطني على سلطتين : سلطة المعلومة وسلطة تعبئة المجتمع المدني

- يجب قبل إعلام المواطنين واطلاعهم على الحقائق، توفّير البيانات اللازمة لإثبات حالات التأخير، التقصير والفشل أو الممارسات الغير قانونية والغير شرعية.

- يتكفل الخبراء والنشطاء المعنيون بموضوع التدقيق، ببحث وتحليل البيانات نظرا لما يتطلّبه ذلك من خبرات تقنيّة، نظرية وعملية. نذكر على سبيل المثال التساؤل حول شرعية الإجراءات / السياسات العامة وتوضيح عدم خدمتها لمصالح السكان أو الفئات الاجتماعية المستهدفة. في بعض عمليات التدقيق يتوجب الوصول إلى الحسابات العامة أو الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، وغيرها) للتدقيق في المعطيات من مصادرها الموثوقة.

- يعمل الخبير في تعاون مع منظمات المجتمع المدني وممثلين عن الحركات الاجتماعية والمواطنين عموما. كما يمكن في بعض الحالات أن يقتنع الموظفون العموميون بفعالية و مساهمة التشاركية الديمقراطية و أن ينخرطوا في دعم التدقيق المواطني بهدف المصلحة العامة.

- يتم بعد ذلك المرور من التفكير النظري إلى العمل الميداني. يجب أن يصاحب عملية التدقيق المواطني (جمع البيانات وتحليلها وصياغة التقرير) نشر المعلومات (في شكل حجج) والعمل على تغيير المرافق والخدمات العامة. فالهدف إذا هو استخدام المعلومة للضغط على الحكومة لإجراء إصلاحات.

- إلى جانب المرافعات التي يقوم بها المسؤولون عن التدقيق المواطني، يفترض هذا الأخير بعد جمع و نشر المعلومات و البيانات الالتزام بحراك اجتماعي مواطني يحشد السكان المعنيين بالقضية خلفها للضغط على الحكومات.

3.4. أمثلة على مجالات تطبيق التدقيق المواطني

تم تطبيق التدقيق المواطني خاصة في المجال الاقتصادي، كالتدقيق في ديون دول العالم الثالث ولكن ثماره ظهرت أيضا في المجالين الاجتماعي و السياسي.

- مثال: التدقيق المواطني حول جودة الديمقراطية الذي تم في كوستاريكا (98-2001) هو تقييم تشاركي للحياة السياسية من خلال مناقشة عامة وواسعة حول الممارسات الديمقراطية وخاصة تطبيق الديمقراطية في الحياة اليومية.

- خلاصة هذا التدقيق: هناك تغييب للمواطنين عن المساهمة في وضع السياسات العامة والمشاركة الفعالة في المنظمات المدنية والسياسية.

- التساؤل حول جودة الخدمات العامة (المساءلة):الشروع في نقاش واسع حول دور الخدمات العامة في خضم السياسات الليبرالية.

. تعبئة المقاومة الشعبية للدفاع عن الخدمات العامة ضد جميع التهديدات (الخوصصة والفساد، وما إلى ذلك).

- النضال من اجل خدمات عامة فعليّة وديمقراطية (في متناول جميع الفئات الاجتماعية).

- تسهيل التملك الاجتماعي للخدمات العامة.

4 .4. أدوات التدقيق المواطني

- توجد عديد الأدوات التي تختلف حسب أطر وأنواع المتلقين المختلفة. و نميز عادة بين الأدوات الاحتجاجية و الأدوات التفاعلية:
- تقارير
- تحركات ميدانية (ضد بيع الممتلكات العمومية على سبيل المثال)
- نشريات
- مقالات صحفية
- عرائض للتوقيع المباشرة أوعبر الإنترنت
- التظاهرات العامة (مثل مظاهرة يوم 2 يوليو 2015 في الباستيل ضد التقشف المفروض على اليونان)
- مسيرات (على سبيل المثال المسيرة العالمية ضد الفقر)
- دفتر التقييم الذي يملكه كل مواطن وهي آلية مستخدمة من قبل عديد البلديات في العديد من البلدان.
- استعمال الدفاتر التسجيلية التي تم تطويرها داخل المراكز الصحية المجتمعية

لضمان المساءلة على أساس المشاركة المحلية للمواطنين.

- إعداد الميزانية التشاركية.
- إلخ

تخصصت بعض المنظمات غير الحكومية والجماعات المؤثرة في إجراء عمليات التدقيق المواطني مثل الاتحاد من أجل التدقيق المواطني للديون, آتاك, البدائل الاقتصادية،الخ

4. 5. العلاقة بين التدقيق المواطني و التقييم

التدقيق المواطني هو تقييم موضوعي ومستقل للمشاريع المنجزة أو تلك التي بصدد الانجاز، ويقدم معلومات عن مستوى تحقيق الأهداف ومساهمة جميع الأطراف (بما في ذلك المواطنين) في عملية صنع القرار والمتابعة.

ويمكن تلخيص الخطوات العامة للتقييم فيما يلي:

- المراجع التي نعتمد عليها إليها للقيام بالتدقيق: الدستور، الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة، القوانين، ومخططات التنمية، وغيرها من التشريعات التي تنص على مشاركة المواطنين وتضمين ذلك في نصوصها القانونية المعمول بها والتي تفرض مساهمة الشركاء الاجتماعيين في مختلف مراحل عملية تخطيط وتنفيذ السياسات العامة.
- و يقوم تقييم الوضعية على أساس استبيان أو قراءة موضوعية لنقاط القوة والضعف (استخدام كل الوثائق الممكنة).
- الأهداف: ما نعتزم القيام به في هذا المشروع يجب أن يحدد بكل وضوح.
- مؤشرات التقييم (الكمية والنوعية) مهمة في تحقيق الأهداف.
- المتلقون والمجموعات المستهدفة والمستفيدة: تحديد خصائصها، وظروف عيشها ومشاكلها ومدى رضاها والاستراتيجيات الممكن إتباعها لمواجهة هذه المشاكل.
- درجة إشراك الأطراف المعنية (المسؤولين عن المشروع، الإدارة، السياسيين، الخبراء، السكان، المنظمات غير الحكومية والجماعات المستفيدة).

- أثر المشروع: تقييم التغيرات الاجتماعية الطارئة على المستفيدين بصفة مباشرة أو غير مباشرة وعلى البيئة والمجتمع بشكل عام (الاقتصاد، والبيئة، والحوكمة...).
- تطلب التقييم رصد مؤشرات المتابعة من أجل إحداث الإصلاحات وتغيير التوجهات في خضم عملية التنفيذ.

6.4. التوجهات العملية لتقييم نجاح مشروع ما

لتقييم مشروع ما نقوم بطرح أسئلة من قبيل:

- هل الإجراءات المتخذة كافية (من وجهة نظر الجهات الراعية والمتلقين)؟
- ما هي نقاط القوة / النجاحات؟
- ما هي الأخطاء التي ارتكبت؟
- كيفية الحد من نقاط الضعف أو تجنبها؟

- **تقييم مدى تحقق الأهداف وفقا لمعايير (القدرة / الفعالية / الكفاءة) والتأكد من أن الأهداف الأصلية للمشروع قد تحققت فعلا :**

- ما هي الأهداف التي تم تحقيقها وما الأهداف التي لم تتحقق؟ لماذا؟
- مقارنة بين الوضع الحالي و الوضع السابق (قبل المشروع إذا كان ذلك ممكنا).
- استخلاص النتائج البناءة و التوصيات للمستقبل.

- **استشارة أهل الخبرة من خارج المشروع وأخذ رأي مختلف أصحاب المصلحة (المستفيدين والمتطوعين والشركاء وغيرهم من مختلف مكونات المجتمع المدني والمؤسسات). ويمكننا ذلك من تسليط الضوء على المشروع والمساهمة في تقييمه موضوعيا.**

7.4. لمحة عامة عن إجراءات جمع المعلومات المرتبطة بالعلاقة بين المواطن والمؤسسات العامة

- التقييم الذاتي: وهو تقييم مباشر لتجربة المسؤول عن الخدمة من أجل فهم موضوعي لانتظارات المواطن.
- الاستماع الداخلي: الاستماع للإطارات والأعوان وبمساعدتهم (وهذه الطريقة قليلة

الاستعمال رغم فوائدها لأن المسؤولين يخشون المطالب الصادرة عن القواعد التي قد تحررها مثل هذه الاستشارات).

- مراقبة سجلات المكالمات الهاتفية.

- استطلاعات رضا المواطن: تعتبر من أهم الإجراءات التي يجب القيام بها لكنها قليلة الاستخدام في القطاع العام رغم أهميتها كوسيلة ضغط ومن المهم تطوير استعمالها في التدقيق المواطني.

- معرفة رغبات المواطن وتكييف الخدمات على ضوئها.

- رصد السلوكيات: تتم عن طريق مقابلات مباشرة ومن المحبذ توثيقها عن طريق فيديوهات وتستخدم هذه التقنية خاصة في مشاريع التنمية الحضرية (المدارس والفضاءات التجارية والأماكن الترفيهية).

- التشاور مع أصحاب المصلحة: عن طريق تكوين لجان استشارية والتي قد تكون أحيانا ذات فائدة ولكنها كثيرا ما تتحول إلى عذر أو تعلّة لتأييد قرار اتخذ مسبقا.

- النقاش العام: هو ممارسة ديمقراطية منصوح بها في شكل حوار مفتوح حول المشاريع الكبرى للوقوف على الفرص التي تمنحها، كلفتها الاقتصادية والاجتماعية والبدائل التي توفرها، الخ. وفي العديد من البلدان كانت القضايا الهامة تطرح خلال هذه المناقشات أمثلة :

  - النقاش حول الكائنات المعدلة وراثيا (استبيان المواطنين في سويسرا على وجه الخصوص).
  - النقاش العام في عديد الدول حول الواقع المدرسي مما أدى إلى بعض الإصلاحات التربوية وكذلك في الحال في الميدان الصحي.

لكن وعلى الرغم من شعبية هذه الطريقة (النقاش العام) ونجاحها كلما جربت، فقد أثبتت التجربة أن تشريك المواطنين في الشأن العام نادر. ولتكون التجربة ذات فاعلية وجب تأييدها بأشكال أخرى من المشاركة العامة.

5. نتائج التدقيق المواطني

المحتوى:

1.5. برنامج إعادة التأهيل / إعادة البناء التي دمرتها الفيضانات في الرديف... ص21
2.5. مشروع لمكافحة التلوث في خليج المنستير..... ص24
3.5.تحويل قسم الطوارئ في المستشفى الإقليمي بالقصرين الى محطة استشفاء جامعية ص28
4.5.مشروع القضاء على االسكن غير اللائق ونقل السكان (مكثر/سليانة)....ص33

مكن عمل الفرق الميدانية في الولايات الأربعة من الحصول على معلومات لا يمكن عادة الوصول إليها بالنسبة للمجتمع المدني، وخصوصا عندما تتعلق هذه المعلومات بالجوانب التقنية لعمل وأداء المجالس (القروية والمحلية والجهوية) وعلى المعلومات المالية الهامة جدا مثل ميزانيات المشاريع التنموية المنجزة أو تلك التي هي بصدد الانجاز بالجهة. أهمية معرفة تاريخ المنطقة، وإمكاناتها وكيفة تسخيرها في خدمة التنمية الحالية والمستدامة.

1.5 برنامج إعادة التأهيل / إعادة البناء التي دمرتها الفيضانات في الرديف

شهدت مدينة الرديف في سبتمبر 2009 كارثة طبيعية: تمثلت في فيضانات جارفة أدت إلى وفاة ما لا يقل عن خمسة عشر شخصا ودمرت العديد من المساكن وتركت عشرات العائلات بلا مأوى. ومنطقة الحوض الرديف التي جرفتها المياه كانت تعاني أصلا من التلوث، البطالة، انعدام البنية التحتية والتردّي المزمن للتنمية فيها. وهو ما جعل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لا تطاق في هذه المعتمدية التي تضم 26000 نسمة، مما دفع الأهالي من كل أصنافهم للانتفاض سنة 2008 ضد الظلم والحيف الذي يعيشونه. وهي التحركات التي هزت كل منطقة الحوض المنجمي بقفصة والتي واجهها نظام الحكم بقمع وتنكيل شديدين، ويمكن أن نعتبر أن هذه الانتفاضة هي التي مهدت الطريق لثورة 2011.

وللتغلب على الخسائر والأضرار الناجمة عن الفيضانات تم إقرار برنامج لمساعدات عامة منحت للضحايا وخاصة للأسر التي فقدت منازلها.

قام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية صحبة بقية الجمعيات المشاركة في البرنامج بإختيار مشروع يندرج في نفس هذا الإطار وهو مشروع لصالح فئة من الأسر المعدمة بالرديف لإخضاعه إلى التدقيق المواطني. تمثلت الخطوة الأولى لنشطاء المنتدى في مناشدة كل الجمعيات المهتمة بالحوكمة المحلية ودفعها نحو بناء شبكة من الجمعيات تعمل بشكل متواصل لتحقيق مكاسب ملموسة للأهالي في هذا المجال. وقد أثمر تقييمهم ما يلي:

- مثّل لم شمل الجمعيات الموجودة في الرديّف وحشدها خدمة للقضية أول تحدي نجح المشاركون في رفعه. وقد كان العائق أمام المجتمع المدني في الرديف لدى أغلب الجمعيات مرتبطا بتذررها الواضح وهو ما يجسّده كثرة عددها واستناد كل جلها إلى شخص واحد، الأمر الذي يجعلها غير قادر على المساهمة الفعالة في كل التحركات وغير قادر على متابعة المشاغل اليومية لأهالي الرديف. لذلك تم توجيه نداء من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع الجمعيات الفاعلة في منطقة الرديف. لكن هذا لا يحجب عنا أن العدد كان كبيرا في البداية عند إنطلاق

المشروع، إلا أنه سرعان ما تقلّص مع انطلاق العمل الميداني للأسف. وهو أمر يمكن تفسيره كما سبق وذكرنا بنقص في العناصر البشرية والإمكانيات المادية لدى جل هذه الجمعيات.

وقد لاحظ ممثلو المجتمع المدني والمواطنون منذ عام 2012 تأخيرا كبيرا ومخالفات في تنفيذ برنامج» مساعدة الأسر التي دمرت منازلها أو تضررت».

وبعد انطلاق المشروع والقيام بعمليات البحث عن المعلومات والتدقيق فيها، تمكنت الجمعيات من جمع الاستخلاص الأساسية التالية :

- لم يتم عرض قائمة الأسر المستفيدة من المشروع في معتمدية الرديف.
- لمبالغ التي خصصت للعائلات (لاقتناء مواد البناء) لا تتوافق مع مستواها الاجتماعي والاقتصادي وحاجياتها الفعلية.
- تم التنسيق مع مسؤولين محليين (العمد) ممن تم التشكيك في نزاهتهم من طرف المجتمع المدني بالجهة والأهالي بشكل عام.
- احتكر المشروع من قبل مزوّد وحيد في مدينة القطار رغم وجود عدد هام من المزودين في الرديف وهم الأقرب للمواطنين مما سيجنبهم تكلفة التنقل كما أن الملفت أنهم يعرضون نفس الخدمة وبتكلفة أقل.
- لوحظ وجود تلاعب في الإيصالات التي تم بيعها وإعادة بيعها وبالتالي إبعادها عن أهدافها الأصلية.
- رفض تشريك ممثلي المجتمع المدني في مراقبة تنفيذ المشروع.
- غياب المراقبة من قبل السلطات العامة.
- واجه الفريق الذي حاول متابعة البرنامج العديد من التحديات بما في ذلك الوصول إلى الوثائق والبيانات اللازمة. في عام 2015، حصل هذا البرنامج على دفعة أولى من التمويلات العمومية قدرت ب 400 ألف دينار لبناء 70 وحدة سكنية للأسر الفقيرة في حي الثكنة ومثّل ذلك القسط الأول من المشروع ومنذ ذلك الحين لم يتقدم المشروع قيد أنملة.

اقتراحات

لعل أهم نقاط قوة هذه التجربة تتمثّل في أنها مكّنت ممثلي المجتمع المدني المحلي (الشبكة المكونة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشركاءه) من بناء جسور تحاور (على قلّتها) مع ممثلي السلط الجهوية وخصوصا الإدارات الجهوية والمعتمدية (وأيضا الولاية والنواب) وحثّهم وإحراجهم والضغط عليهم أيضا بغية احترام مصالح المواطنين.

لكن ما حصل خلال هذه الأشهر ليس إلا أول خطوة في مسار يجب أن يتواصل. إذ يجب أن تتبع هذه الخطوة الأولى بخطوات أخرى مثل:

- الترافع من أجل تمكين ممثلي المجتمع المدني من المشاركة في توزيع القسط الثاني من تكلفة البرنامج تلبية لمعايير الشفافية والعدالة الاجتماعية.
- زيادة عدد الأسر المستفيدة وتوسيع البرنامج ليشمل أحياء أخرى لها نفس الظروف اجتماعية والاقتصادية.
- مشاركة جمعيات محلية تدافع عن مصالح المواطنين في لجان التجهيز والإسكان والتهيئة العمرانية والشؤون الاجتماعية لإعطاء المزيد من المصداقية والشفافية في إدارة الشؤون المحلية

2.5. مشروع لمكافحة التلوث في خليج المنستير

لطالما اعتبر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مكافحة التدهور الخطير للوضع البيئي في كافة أنحاء الجمهورية أولوية وطنية له. وقد عمل في المنستير مثلا لمدة طويلة رفقة بقية الجمعيات المكونة للإئتلاف الجمعياتي الذي يعمل على مكافحة التلوث بخليج المنستير للفت الانتباه إلى الانتهاكات التي أثّرت على جميع المجالات البيئية. كما حاول دوما تسليط الضوء على غياب المسؤولية والوعي البيئي اللازمين لدى كل الأطراف من مؤسسات عامة وأجهزة دولة و مواطنين من أجل مواجهة التحديات البيئية الكبرى المطروحة على الجهة.

في عام 2012 أخذ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع شبكة من الشركاء (بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل و شبكة دستورنا) بزمام الأمور وأجرى تحقيقا ميدانيا شمل الأماكن الأكثر تضررا من التلوث (،قصيبة المديوني خنيس ولمطة). تم حينها صياغة عدة ملاحظات ميدانية وإجراء مقابلات مع مختلف الأطراف المتضررة. في سنة 2013 أصدر المنتدى تقرير مثّل إطلاقا لناقوس الخطر لينبه عبره من العواقب الوخيمة للكارثة التي تحوم حول ولاية المنستير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي.

وبمبادرة من المجتمع المدني، أطلق عدد من الأخصائيين البيئيين، النشطاء والمواطنين صيحة فزع حول «كارثة بيئية» أثّرت بحدة على خليج المنستير وصارت تهدد بتدميره، وتمت تعبئة المواطنين للتنديد بفشل السلطات في إيجاد حلول وتقديم بدائل حقيقية لهذه الوضعية. وقد دافعت هذه المبادرة على سبيل المثال عن مقترح خاص بهم تمثّل في مشروع ''كاهنة'' الذي يوفر أحد الحلول الممكنة للتلوث في خليج المنستير. ويقترح هذا المشروع في مرحلة أولى فصل المياه الصناعية عن مياه الصرف الصحي، على أن يتم في مرحلة ثانية إعادة استخدام المياه الصناعية في النشاط الصناعي ومياه الصرف الصحي لريّ الأشجار وإنتاج الأخشاب.

ويجدر التذكير بأن صناعات النسيج [5]التي تطورت بشكل كبير في الثمانينات صارت تفرز العديد من النفايات الصناعية الكيميائية (بما في ذلك غسل الجينز) وتفرغها في مياه نهر خنيس، مما تسبب تدريجيا في تلويث كبير لخليج المنستير انطلاقا من مصب هذا النهر. كما انطلق الديوان الوطني للتطهير منذ سنة 1990 في التخلص من مياه الصرف الصحّي مباشرة في البحر دون معالجتها بعد أن شيّد ثلاث محطات لتجميعها وهو ما زاد في تعميق الأزمة البيئية بالجهة. دمر التلوث الناجم عن هذه الخيارات الحياة البحرية ليتحول الخليج حقا إلى»مقبرة للتنوع البيولوجي البحري». كما تم تدمير نشاط الصيد البحري الذي يمثّل المورد الوحيد للكثير من الأسر الفقيرة (4000 صياد يكتسبون قوتهم من الصيد في خليج المنستير، والأكثر فقرا والأضعف هم الأكثر تضررا).

أثر التلوث أيضا على صحّة المواطنين، إذ تسبب في انتشار الأمراض الجلدية خاصة بالنسبة إلى الأطفال الذين استمروا في السباحة على شواطئ الخليج لجهلهم بالمخاطر التي تهددهم وعدم وجود توعية رسميّة حول هذا.

يظهر مشروع ''كاهنة'' حرص المنتدي التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الدفاع عن حق كل مواطن ومواطنة في بيئة سليمة وتنمية مستدامة. والهدف من هذا المشروع هو دفع الديوان الوطني للتطهير إلى حسن استغلال مياه الصرف الصحي بتنقيتها لإعادة استخدامها في الزراعة على سبيل المثال.

5 هي 37 شركة عاملة في المنطقة طبقا لقانون 1972 على الصناعات التصديرية

نظم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية وشركاؤه التعبئة الشعبية، ودعا المجتمع المدني المحلي للانخراط فيها (مسيرات، عرائض للتوقيع، وإرسال ما يقرب من 5000 دعوة، وما إلى ذلك...).

وساعدت الحركة الاحتجاجية التي كانت لها أهمية خاصة بعد ثورة 2011 في الاعتراف بممثلي المجتمع المدني والمواطنين عموما كشركاء (وإن نسبيا) في عملية صنع القرار.

وقد تمكن المجتمع المدني والحركة الاجتماعية عموما في ولاية المنستير بعد نضالات دامت أكثر من 8 سنوات من دفع السلط العمومية على التخلي عن الحلول الترقيعية التي كانوا بصدد الإعداد لها وتبني مشروع «كاهنة» رسميا» ورصد ميزانية له. ولازالت تنسيقية المجتمع المدني بالمنستير والتي تعنى بهذه القضية تتابع يوميا تقدم المشروع الذي بقي تنفيذه يعاني صعوبات كبرى رغم كل التصريحات الرسمية.

نقاط قوة هذه التجربة :

- أعطى العمل الجماعي مزيدا من القوة لمبادرات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية للتفاوض مع السلطات بقصد الحصول على مزيد من المعلومات حول المشروع.
- تمت إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن آراءهم في هذا المشروع. وقد شملت الاستشارات العامة والشعبية البحارة خاصة والقطاعات المرتبطة مباشرة بالخليج في عيشها المباشر وبصفة أقل نحو بقية الفئات.
- كان لهذا العمل التشاركي والجماعي أثر كبير في تشجيع المواطنين على محاسبة المسؤولين وإبداء آرائهم في المقترحات الترقيعية والبعض جدّية أحيانا التي قدمتها السلط والدفع نحو التراجع عنها.

نقاط الضعف في هذه التجربة

— كان تفاعل المسؤولين المحليين غير كافي.

— مدة المراجعة في سنة 2015 قصيرة جدا ومن المهم أن تتواصل التجربة في 2016 لأن مشروعا بهذه الضخامة يتطلب عملا دؤوبا على مدى سنوات.

— شهد عمل الجمعيات المشاركة في المشروع صعوبات تنظيمية لا ينبغي تفاديها مستقبلا.

توصيات :

— إنشاء إطار قانوني جديد يكرس ما جاء في الدستور من تشريعات تحافظ على البيئة وتساهم في تنمية تراعي حقوق الأجيال القادمة. كما أنه من الضروري مؤسسة مشاركة المجتمع المدني حتى نضفي نجاعة على دوره في الدفع نحو أنموذج جديد للتنمية يوفق بين المكاسب الدستورية والخيارات الاقتصادية والاجتماعية.

— ضرورة تعميم هذه التجارب الجيدة مثل شبكة الجمعيات المشتغلة على مشروع ''كاهنة'' لإنشاء محطات تطهير أخرى في ولايات أخرى تعاني تلوثا لا يقل خطورة عما تعاني منه المنستير.

3.5. تحويل قسم الطوارئ في المستشفى الإقليمي بالقصرين الى محطة استشفاء جامعية

كثيرا ما مثّل عدم التوازن الجهوي في قطاع الصحة على مستوى التجهيزات والموارد البشرية والموارد المالية موضوع تحركات احتجاجية شعبية في أجزاء متعددة من البلاد، إضافة إلى إضرابات الموظفين احتجاجا على ظروف العمل السيئة في هذا القطاع. وفي هذا الإطار فإن الحالات الاستعجالية في ولاية القصرين لا تجد العناية اللازمة والحينية خاصة بالنسبة للمناطق المتضررة من الفقر المدقع. إن الصعوبات البيئية والصحية التي يعيشها أهالي ولاية القصرين التي تضم 439243 نسمة يجعل الرعاية الصحية الاستعجالية الموجودة غير غير كافية وغير ملائمة لاحتياجات السكان خاصة الفئات الضعيفة والمعوزة وهو ما تسبب في إجبار عديد من الحالات إلي التنقل إلى ولايات مجاورة مما تسبب في وفايات لم يقدّم لها العلاج والعناية الطبية في الوقت المناسب.

لم تزد التهديدات الإرهابية التي إنضافت إلى هذه الوضعية المزرية إلا تعكرا، وقد بقي قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بالقصرين غير قادر على استيعاب ضحايا العمليات الإرهابية والمجروحين الذين كان يمكن إنقاذهم إن توفرت العناية الطبية اللازمة. ورغم الوعود وإدراج الإصلاحات على هذا القسم في ميزانية الدولة منذ 2012

إلا أن هذا القسم لم يشهد رغم كل هذا أي تحسن ملحوظ في تجهيزاته وإمكانياته استجابة لكل هذه التحديات.

و نظرا لهذا الكم من المشاكل ولمزيد العدالة والإنصاف بين المواطنين في حقهم بالولوج إلى العلاج، واصل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية رفقة كل الجمعيات الصديقة التي يشتغل معها، بذل الجهود للتعرف على أسباب التأخر في تنفيذ الالتزامات الحكومية.

المرحلة الأولى من التقييم المواطني تلخصت في جمع معلومات عن الحالة من الأشخاص الذين يمتلكون المعلومة:

- أعضاء الجمعيات الناشطة في مختلف المجالات التي عبّرت عن استعدادها للاشتغال على هذه القضية.
- ممثلي المجتمع المدني المحلي التقليدي الناشط في الجهة، كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، والاتحاد العام التونسي للشغل...
- ممثلي الجمعيات في القصرين الذين المختصين في الحقوق الصحية أو الذين سبق وأن اشتغلوا على قضايا الصحة كجمعية الصحة الإنجابية، الجمعية التونسية للعجز الكلوي، جمعية أمل، جمعية تيغار مواطنة متناصفة، جمعية فكرة، جمعية الأندلس.

المرحلة الثانية :

وباكتمال هذه الدائرة الأولى، وسع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فريق عمله إلى الدائرة الثانية ليشمل :

- نقابات قطاع الصحة المنضوية تحت راية الاتحاد العام التونسي للشغل.
- الحرس الوطني منذ بدا المستشفى يتلقى الجرحى والشهداء من الهجمات الإرهابية في المنطقة.
- الصحف ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية التي تحدثت بالفعل عن مشكلة المستشفيات في القصرين (تلفزة تي في، الحوار التونسي، الجنوبية ..).
- المدونون (جو قصارنية، ربيعة الغرسلي، حاتم الصالحي...).

المرحلة الثالثة :

بعد الحصول على البيانات اللازمة من مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، أجرى فريق التقييم مقابلات :

- الإطار الطبي (بعض الأطباء المشتغلين بالمستفى عموما وبقسم الاستعجالي بشكل خاص).
- الإطار الإداري (الإدارة الجهوية للصحة وإدارة المستشفيات).
- بعض المرضى الذين سبق لهم اللجوء إلى خدمات المستفى عموما أو قسم الاستجعالي بصفة خاصة.

مكّنت الدورات التدريبية للفرق الميدانية المشاركين و المشاركات من الأدوات اللازمة للقيام بجمع المعطيات والاتصال بكل هذه الأطراف بأنجع السبل وإحكام التنسيق بين فريق العمل وتواصل أحسن وتشجيع الراغبين من أبناء الجهة في تقديم الإضافة على القيام بذلك في أحس الظروف.

ونتيجة لهذا التقييم المواطني :

- تم تمكين مكونات المجتمع المدني المشاركة في المشروع من فهم أفضل للنظام الصحي في القصرين وقدرته على تلبية احتياجات السكان: «وقد تمكنا من جمع معلومات عن واقع الصحّة في ولاية القصرين منذ عام 2012. نذكر من بينها: الحوادث والهجمات الإرهابية، والطوارئ، والصعوبات التي يشهدها قطاع صحة الأمومة والطفولة الذي اثأر اهتمام وسائل الإعلام في أواخر 2015، مشكلة التطعيم في عام 2015، مشكلة تلوث المياه في الإدارات داخل المستشفى في عام 2015 ... وقد دفعت كل هذه المشاكل الناس والجمعيات المعنية للتنديد بالصعوبات التي تواجه القطاع في المنطقة وأهمية التغيير. وبوسعنا أن نقول إن أسلوب العمل كان مركّزا على الجانب الميداني» (شهادة لأحد أعضاء الفريق).
- تعرّفت الجمعيات على حقوقها مع الهياكل الجهوية بشكل أوضح وصارت اليوم على علم بما لها وما عليها خصوصا أثناء جلسات المجالس واللجان (المجلس الجهوي ، ولجنة التنمية الجهوية) واكتسبت خصوصا وبصفة جلية وسائل عملية

تساعدها على التواصل، لإعداد القضية والدفاع عنها.

- إنشاء شبكة من الجمعيات المشاركة في النضال من أجل الحقوق الصحية والتعبئة للمطالبة بجودة الخدمة العامة بشكل ممنهج وجعل التنسيق مهمة متواصلة عبر اجتماعات دورية لا مسألة مناسباتية كلما جدّ طارئ كما كان يجري به العمل سابقا.

- أصبح للفريق المسؤول عن التدقيق المواطني ثقة في نفسه وقناعة بقدرته على اقتراح حلول فعلية، حتى يتحول قسم الطوارئ إلى قسم جامعي من شأنه أن يقدم رعاية صحية أفضل لكل مواطن ويخفف من وطأة الحياة وقساوتها عليهم.

وتتمثّل النقاط الإيجابية في:

مثلت التعبئة الواسعة من المجتمع المدني والتوافق حول مسألة الحقوق الصحّية نقطة قوة بارزة صلب الحراك الجمعياتي في القصرين. وتعبّر هذه الشهادة بشكل جليّ عن ذلك:»أصبح الجميع متفقين على أهمية إحداث تغييرات وإصلاحات جدّية بالمستشفى الجهوي بالقصرين وخاصة قسم الاستعجالي. المواطنون والمجتمع المدني، والنقابات، والأطباء، وحتى إدارة المستشفى متفقون حول دعم هذا المشروع. حتى قوات الأمن وهم الأكثر عرضة للإرهاب حاليّا استحسنوا فكرتنا ودعّموها». ويقترح الشركاء المعنيون بالتقييم تكرار تجربة التدقيق المواطني في باقي أقسام المستشفى الجهوي بالقصرين بعد أن يتم الانتهاء من وضعية قسم الاستعجالي بنجاح. هذا طبعا لا يعني تجاهل الصعوبات والعراقيل التي مازالت تعيق تقدم مشروع قسم الاستعجالي وخصوصا شبهات الفساد وغياب الارادة السياسية المركزية والجهوية لتحقيقه وهو ما يتطلب جهدا كبيرا ونضالات متواصلة.

وقد كان لتجربة التدقيق المواطني تأثير في المجتمع المدني الذي فكر في تكرار هذه التجربة في قطاع التنمية الجهوية من خلال تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية للمنطقة، مثل الشركة الوطنية للسليلوز والورق. وهي واحدة من المراكز الصناعية الرئيسية في البلاد والتي لها أهمية اقتصادية واجتماعية كبرى في القصرين (ولكن أيضا في الولايات المجاورة كالقيروان وسيدي بوزيد) إذ أنها مصدر عيش أكثر

من 8000 أسرة بشكل مباشر أو غير مباشر. والشركة تعيش منذ سنوات صعوبات كبرى وتحوم حولها شبهات سوء تصرف وفساد تتطلب تدخلا من المجتمع المدني للدفع نحو تسليط الضوء على هذه الصعوبات وحشد المواطنين للضغط نحو حلّها.

نقاط الضعف :

مدة التجربة غير كافية: لقد تم حشد الناس وتحسيسهم بخطورة بقاء الوضع على ما هو عليه وبإمكانيات تغييره الفعلية في صورة تكاتف القوى المعنية به لتحقيقه. إلا أن جمع المعلومات الميدانية لم يكن كافيا إذ واجهت الجمعيات صعوبات كبرى للوصول إلى المعلومات الإدارية وبقيت معلومات هامة وتفاصيل حساسة عن المشروع مغيّبة عن الجمعيات. ويمكن وصف الحوار بين الجمعيات والمؤسسات الرسمية لم بغير الكافي خصوصا في جانبه المتعلق بالإدارات الجهوية للصحة والتجهيز والولاية. كان المواطنون الفاعلون من المجتمع المدني يودون أن يمنح لهم الوقت الكافي لقعد اجتماعات دورية من أجل مزيد تطوير الحلول المقترحة ومناقشتها بشكل أكثر عمقا. كما كانوا يحبذون جمع كل الأطراف الفاعلة من : أطباء، محامين ، مجتمع المدني وإدارة المستشفى بالإضافة إلى السلط الجهوية لضمان الاتفاق على القرارات وإجبار السلطات العمومية على احترامها و تنفيذها في الآجال اللازمة.

توصيات :

- إنشاء قاعدة بيانات تحفظ جميع المعلومات والتعليمات التي تم جمعها في انتظار تحول قاعدة البيانات الرسمية والعمومية إلى قاعدة بيانات شفافة ومفتوحة.

- ضرورة ضمان المزيد من الشفافية في تدفق المعلومات للمواطنين من خلال الشبكات الاجتماعية.

- أهمية فهم أفضل للاحتياجات ولدرجة فاعليتها من خلال إجراء البحوث العملية، والدراسات الكمية والنوعية وتشجيع التواصل مع المواطنين.

4.5. والقضاء على السكن غير اللائق ونقل السكان (مكثر/سليانة)

تأتي أهمية الاهتمام بهذا المشروع، شأنه شأن العديد من المشاريع العامة التنموية الأخرى,من التأخير الكبير في تنفيذها الذي أدى إلى عواقب وخيمة على الحياة اليومية للكثير من المواطنين والمواطنات [6].

ويتمثل المشروع الذي خضع للتدقيق المواطني في مشروع إعادة تأهيل والقضاء على السكن غير اللائق ونقل الأسر إلى مساكن لائقة (معتمدية مكثر). وقد اختار فريق المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشركائه (الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان شبكة دستورنا، الاتحاد العام التونسي للشغل ,رابطة فينيكس، جمعية زاما، جمعية تنمية الشمال...) التعبئة لصالح هذا المشروع لسببين على الأقل:

- يشهد هذا المشروع تعطلا منذ عام 2012 رغم توفر الميزانية ، دون أن يتمكن المستفيدون ولا المجتمع المدني ولا المواطنين من الاطلاع على الأسباب.
- تم تدمير بعض المنازل ولكن لم يتم نقل السكان وتركهم ليواجهوا مصيرهم في ظروف صعبة للغاية.

تم إلى غاية اليوم هدم منازل ثمانية عشر أسرة بشكل تام ليتركوا في العراء، مما

6 في ديسمبر 2015، أعلن رئيس الحكومة على اتخاذ تدابير لمجلس الوزراء تخص ولاية سليانة بما فيها بناء 5053 سكن اجتماعي على مدى السنوات الخمس المقبلة، مع التعهد بحل المشاكل العقارية بالإضافة إلى التوسيع في المناطق الحضرية على بقية الأراضي المحيطة بمدينة سليانة»

جعلهم يبحثون عن أماكن عاجلة تؤويهم في ضل الضعف الشديد لإمكانياتهم المادية، فذهب عدد منهم ليقطن «مؤقتا» عند جيرانه في حين تشرّدت عائلات أخرى. أدى هذا إلى انقطاع عدد من أطفالهم عن التعليم، ووضع المراهقين في أسر حاضنة وهجر الشباب للمنطقة وعرّض عددا منهم لمخاطر الاستقطاب من طرف العصابات الاجرامية والارهابية بسبب غياب التأطير الأسري. وكشفت المقابلات مع المواطنين المعنيين أنه تمت إزالة عدادات الكهرباء ورغم ذلك فإن الفواتير مازالت تصلهم إلى غاية اليوم إلى جانب الخطايا المتأتية عن عدم الخلاص.

بدأ فريق من الناشطين في أكتوبر 2015 في التعرّف على المشكلة عن كثب عبر إجراء سلسلة من المقابلات الفردية والجماعية مع الأهالي أولا، ومن ثمة مع السلطات المحلية:

- **صناع القرار الإداري والقطاعي (إداراتي التهيئة العمرانية والتنمية الجهوية).**
- **السلطات السياسية الجهوية (لا سيما في معتمدية مكثر وولاية سليانة).**

ورغم تصريحات «حسن النوايا» من قبل السلطات العامة والسياسية، إلا أن المجموعة المتابعة للموضوع لم تحصل على معلومات أو إيضاحات دقيقة بشأن التأخير في المشروع بمكثر ووجهت عمليا بكثير من الحيطة والانغلاق وحتى العدوانية أحيانا. تم الحصول على القليل من المعلومات حول المشروع المذكور من خلال العلاقات الشخصية لأعضاء فريق المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو شركائه. لهذا بقيت التفاسير لتعطل هذا المشروع مجرد افتراضات: عدم وجود إرادة سياسية؟ التلاعب والممارسات الفاسدة في الصفقات العمومية؟ مشاكل حيازة الأراضي (صعوبة بناء على الأراضي الزراعية)؟ إلخ؟

يظهر هذا التلكؤ أن الإدارة لم تواكب التشريعات التي تقررت منذ عام 2011، (حق وصول المواطنين إلى الوثائق الإدارية (المرسوم رقم 41-2011 في 26 ماي 2011)). منعت هذه العراقيل المجموعة من وضع خطة عمل منهجية للترافع دعما لقضية المواطنين المتضررين من هذا التأخير الإداري.

نقاط القوة :

من حيث مشاركة المواطنين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي حدد نشطاء المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نقاطا ايجابية في هذا التقييم الأول لهذه التجربة المواطنية :

• قدرتهم على إقامة روابط بينهم و تنظيم أنفسهم للعمل معا على قضية ملحة تخص الحقوق الاجتماعية.

• أجرى المتدخلون نقاشات استمرت بما فيه الكفاية لتبادل الخبرات ووجهات النظر وبناء توافق في الآراء مما مكّنهم من التدخل الميداني بشكل جماعي.

• اكتسابهم الخبرة في ما يخص إدارة وتوزيع الميزانية الوطنية والجهوية وكيفية صرف الاعتمادات وقراءة البنود الخاصة بالجهة في ميزانية الدولة.

• اكسب الاتصال المنهجي بالسلطات المحلية والجهوية في إطار هذا المشروع أعضاء الفريق مهارات في كيفية التعامل مع الإدارات والتفاوض معها.

• الحصول على بعض المعلومات الهامة من مصادر غير رسمية ومد بقية الجمعيات بالجهة والمواطنين بها، بالإضافة إلى أنها كان فرصة لكي يتركوا للمواطنين فرصة التعبير المباشر عن مشاغلهم الحقيقية.

نقاط للتحسين:

• ضرورة النجاح في إقامة علاقات بين المجتمع المدني والإدارة على أساس المساءلة ومسؤولية المواطنين وممثليهم عبر العمل الدؤوب الذي يراوح بين الضغط والحشد المواطني وبين التفاوض والنقاش.

• ضرورة التعود على أسلوب العمل المنهجي الذي يقتضي توفير البيانات اللازمة والمعرفة الموضوعية لأسباب التأخير في تنفيذ المشاريع لتقديم حجج فعالة ومقترحات قابلة للتنفيذ.

خلاصة

- بقيت للمشاركين في هذا التشخيص مواد على غاية في الأهمية يمكن إستغلالها مستقبلا وهي: الملاحظات والمقابلات (السلطات السياسية والإدارية، والمجتمع المدني، والمواطنين المعنيين)، وثائق مكتوبة، تسجيلات صوتية، صور، الخ...
- للتأخر في انجاز المشاريع عواقب وخيمة في بعض الأحيان على المواطنين (خصوصا النساء والأطفال من بينهم) قد لا يتفطن لها المسؤولون السياسيون أو يهملونها رغم ما لها من تبعات تهدد المجتمع ككل، كالأخطار الإجرامية والإرهابية.
- لاحظنا أن ما تعود عليه المجتمع المدني في ولاية سليانة وضعف التنسيق بين المتدخلين في نفس الموقع أو المشروع مازالا رغم التحسّن النسبي الحاصل يعيق هذا الأخير للتحول إلى قوة إقتراح وتغيير فعلي.
- ندرة الإشراك الجدّي للمجتمع المدني أو غيابها من طرف السلطات الجهوية.
- كثرة الممارسات الزبونية والفساد وغياب الشفافية.
- حتى عند حضور الوعي بضرورة تغيير الممارسات فإن الإمكانيات كثيرا ما تعوز وتحول دون ذلك.

6. الدروس المستفادة من هذه التجربة المواطنية

إن التدقيق المواطني وكغيره من من الوسائط (الميزانية التشاركية، التقارير التقييمية...) هو مبادرة لتنظيم المسائلة الاجتماعية يتطلب لإنجاحه التزاما ويقظة من المواطنين وممثليهم لرصد ومراقبة الأعمال العامة والمساهمة في تحسين الحوكمة وجعلها أكثر كفاءة وأكثر عدلا.

وقد كانت هذه التجربة الأولى من التدريب-الممارسة على التدقيق المواطني التي تمت من قبل نشطاء مناضلي المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وشبكة الجمعيات الصديقة له في الجهات الأربع التي سبق ذكرها فرصة هامة مكنت:

- الجمعيات من العمل الجماعي على إشكالية عملية معينة.
- تنمية المعارف حول تمشي وإستراتيجية للمسائلة أكثر تلاءما مع السياق العام.
- تحقيق خطوات أولى نحو إنشاء روابط جديدة بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني.
- تشكيل تنسيقية جهوية بين مكونات المجتمع المدني للترافع على المستوى المحلي والجهوي.
- برزت منهجية التدقيق المواطني والاجتماعي كمورد وأداة مفيدة تحتاج إلى التطوير في المستقبل.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه المبادرة من المجتمع المدني تبقى جديدة نسبيا في تونس، مما يجعلها تجابه بمقاومة قوية من الجهات الحكومية والإدارة، اللواتي يشعرن بأن سلطتهم تتعرض للتهديد والمس بها.

ولكن هذه العملية قد انطلقت بشكل جدّي وقد أصبحت لدى الجمعيات التي شاركت فيها قناعة حادة بأهميتها وبما لها من دور في الارتقاء بأدائهم. وهي تاركة أثرا لا محالة على المدى المتوسط والطويل وستحدث حتما تغيرا في العليات والممارسات لدى كل المتدخلين خصوصا إن إخذنا في الاعتبار النقاش الدائر حول تفعيل مبادئ التشاركية واللامركزية التي نصّ عليها دستور جانفي 2014. كما أن الحماس الذي يميّز ممثلي الـ 35 جمعية المشاركة في المشروع وبناء القدرات الذي تمتعوا به

يمثل نقاط قوة تهيئ لبعث الحيوية في بيئتها المحلية والجهوية خصوصا وأن بعض المشاركين ينتمون بالإضافة إلى المجتمع المدني إلى هياكل عمومية محلية أو جهوية. ويمكن أن يكون لهذه التجربة تأثير إيجابي على مناطق أخرى، كما يمكن مثلا إنشاء «تنسيقية جهوية للمجتمع المدني للتنمية» و تطبيق التدقيق المواطني على مشاريع تنموية أخرى.

توصيات

مكن هذا المشروع الذي تواصل على مدّة 6 أشهر من الدورات التكوينية والتشاور والعمل الميداني في الجهات الأربع من استخلاص بعض التوصيات وهي:

- تشجيع مشاركة النساء الذين غالبا ما يكنّ أكثر إلماما بالمشاكل اليومية التي تعيشها أحياءهن وجهاتهن. وتعاني النسائي من نقص كبير في تمثيلهن على مستوى الإدارة المحلية (لا يزيد عددهن عن 10٪ في النيابات الخصوصية) على الرغم من أن التشاركية في الإدارة المحلية القريبة من المواطنين تتطلب مشاركة النساء ويمكن أن يكون فضاء مواتيا لممارسة المواطنة الفعالة والتوصل إلى صنع القرار في شؤون الجماعات المحلية.
- إنشاء جبهة إقليمية للمجتمع المدني وتعزيز المشاركة المدنية من المواطنين وممثليهم.
- تعبئة وسائل الإعلام الغير منخرطة بشكل كافي في كل ما له علاقة بهذه المسألة، وهو ما يمكن أن يدعم مطالب المواطنين.
- الاستمرار في مسائلة الحكومة والسلطات العمومية فيما يتعلق بتطبيق القوانين (بما في ذلك تلك المتعلقة بالوصول إلى المعلومة) واعتماد تدابير عادلة وناجعة.
- زيادة النقاشات العامة وورش العمل والمشاورات، التي تعزز الشراكة والحوار التفاعلي بين مكونات المجتمع المدني على المدى الطويل.
- بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية لتعزيز فهم وتنفيذ ومأسسة المسائلة الاجتماعية.
- تنظيم مكافحة الفساد على المستوى الجهوي والمحلي لمكافحة هذا الاستنزاف للثروة الوطنية الذي يعيق أي إمكانية لتنمية حقيقية ومستدامة.
- وفي الختام فإن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مدعو لمواصلة التعبئة من اجل تنمية جهوية أكثر عدالة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعطي الشباب التونسي أينما وجد الثقة في المستقبل.